



دور المنظومة التشريعية في تحسين أداء قطاع الاتصالات في الجزائر والمغرب وتونس

عبد الفتاح داودي ، علي سنوسي

قسم العلوم الاقتصادية - كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير -
جامعة المسيلة

الريد الالكتروني : abdefettahd@yahoo.fr

ملخص-

يعتبر قطاع الاتصالات من بين أهم القطاعات التي تضطلع بدور هام في الدفع بالتنمية الاقتصادية ، ولقد شهد هذا القطاع نموا ملحوظا خاصة مع بداية الألفية الثالثة.

جاءت هذه الدراسة لإبراز الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المنظومة التشريعية في تحسين وتطوير أداء قطاع الاتصالات في كل من الجزائر وتونس والمغرب وذلك بعد تحرير سوق الاتصالات في هذه الدول، مما أدى إلى انتعاش الاستثمارات المحلية من جهة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: المنظومة التشريعية، قطاع الاتصالات ومؤشرات القطاع، الجزائر، تونس و المغرب .

The role of the legislative system in improving the performance of the telecommunications sector In Algeria, Morocco and Tunisia

Abstract-

The telecommunications sector is among the most important sectors that play a key role in launching the economic development. It has experienced remarkable growth, especially at the beginning of the third millennium.

This study tries to highlight the role of the legislative system in improving and developing the performance of the telecommunications sector in Algeria, Tunisia and Morocco after the liberalization of the telecommunications market in these countries, which led to the development of local investments on the one hand and attract foreign investment on the other.

Keywords: the legislative system, telecommunications, sector indices, Algeria, Tunisia, Morocco.

مقدمة

يعتبر قطاع الاتصالات من بين أهم القطاعات الرئيسية التي ساعدت الدول على زيادة نموها الاقتصادي وتحسين قدراتها التنافسية، و الذي يمكن اعتباره قطاعا رائدا بإمكانه التأثير على كافة القطاعات.

ولقد شهد هذا القطاع في الجزائر والمغرب وتونس نموا ملحوظا واهتماما بالغا من طرف حكومات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء خلال السنوات الماضية، خاصة بعد تحرير أسواق الاتصالات.

كانت المغرب الدولة السبّاقة إلى فتح قطاع اتصالاتها بإصدارها القانون رقم 241996 - المتعلق بالبريد والمواصلات، ثم جاء بعد ذلك دور الجزائر، حيث كرس القانون رقم 032000- المؤرخ في 05 أوت 2000 والمحدد للقواعد العامة ذات الصلة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية انفتاحا على المنافسة وترقية مشاركة الاستثمارات، وتكريسا لمبدأ الانفتاح تم سن العديد من القوانين من طرف الدولة التونسية، أهمها القانون رقم 012001-، والذي من خلاله تم فتح سوق الاتصالات للاستثمار المحلي والأجنبي.

وتبعاً لهذه الإجراءات التنظيمية عرفت سوق الاتصالات في هذه الدول تطورات هامة أهمها الزيادة الملحوظة في مؤشرات الأداء لخدمات الاتصالات.

إشكالية الدراسة

مما لا شك فيه أنقطاع الاتصالات أصبح محورا رئيسياً من محاور التنمية في مجالاتها المختلفة، وركيزة أساسية في قياس تطور الأمم وتقدمها .

ولقد ساهمت الاتصالات الحديثة في إحداث نقلة نوعية كبيرة على مستوى العالم، إذ مكنت المجتمعات من التواصل والتخاطب وتبادل المعلومات بكل يسر وسهولة، وبسرعة فائقة. فمع التقدم التقني الهائل وتدني أسعار الأجهزة والخدمات، أصبحت خدمات الاتصالات في متناول الكثير من شعوب العالم، وامتدت هذه الخدمات لتشمل المناطق النائية والبعيدة، مما ساهم في تقارب المجتمعات، وتحول العالم إلى قرية صغيرة، ينعم الفرد فيها بمعرفة ما يدور حوله في البقاع المختلفة.

ومن هذا المنطلق سعت الجزائر وتونس والمغرب كباقي الدول إلى وضع منظومة تشريعية على المديين القصير والطويل لتطوير قطاع الاتصالات ، بشكل يلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية، وغيرها من مناحي الحياة، وتشجيع الاستثمار المحلي والخارجي في هذه المجالات.

ومما سبق ذكره يمكن طرح السؤال الجوهرى التالي: **ما مدى تأثير المنظومة التشريعية على تطوير أداء قطاع الاتصالات في الجزائر والمغرب وتونس؟**

وللإجابة عن السؤال الجوهرى ،نقد مجملته من الأسئلة الفرعية نعرضها فيما يلي:

- ما مدى مواكبة القوانين التشريعية المنظمة لقطاع الاتصالات في الدول محل الدراسة والتطورات الحاصلة في البيئة الاقتصادية لهذه الدول؟
- ما هي أهم المراحل التي مر بها تطور قطاع الاتصالات في هذه الدول؟
- هل عرف قطاع الاتصالات تحسنا في مؤشراتته بعد تحرير سوقه؟

فرضيات الدراسة

- لتقديم إجابات مؤقتة للأسئلة السابقة نقدم الفرضيات التالية :
- إن تطور أداء قطاع الاتصالات مرهون بمدى مواكبة المنظومة التشريعية الخاصة بتنظيم قطاع الاتصالات للبيئة الاقتصادية الموجودة فيها.
 - إن تبادل المعرفة والتعاون التقني وبناء القدرات اللازمة للتنمية المستدامة، يعتبر كشرط أساسية للحكم على فعالية ونجاعة قطاع الاتصال اتقي الدول محل الدراسة.

أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر الأنظمة والقوانين على أداء قطاع الاتصالات في الجزائر والمغرب وتونس من خلال:
- تتبع مسار القوانين المنظمة لقطاع الاتصالات في دول الدراسة.
 - معرفة الهيئات المنظمة لقطاع الاتصالات في هذه الدول.
 - إبراز دور المنظومة التشريعية في تحسين أداء قطاع الاتصالات في دول الدراسة.

خطة الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بتقسيم هيكل الدراسة إلى أربعة محاور هي ما يلي:

المحور الأول: تنظيم قطاع الاتصالات في الجزائر من خلال تتبع مسار القطاع قبل تحرير سوقه ثم إعادة تنظيمه واستحداث سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ومن ثم التطرق إلى تطور مؤشرات أداء القطاع.

المحور الثاني:تنظيم قطاع الاتصالات في المغرب وذلك بالتطرق إلى التغيرات الجوهرية في المنظومة القانونية الخاصة بقطاع الاتصالات واستحداث الهيئة المسيرة له وهي الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات وما نتج عنها من تحسن ملحوظ على أداء القطاع من خلال مؤشراتته الأساسية.

المحور الثالث:تنظيم قطاع الاتصالات في تونس وتم تناول الإصلاحات التي مست قطاع الاتصالات في هذا البلد وإنشاء الهيئة الوطنية للاتصالات والتي أوكلت إليها مهمة تعديل وتنظيم القطاع، ومن ثم التعرف على مؤشرات أدائه.

المحور الرابع:مقارنة بين دول الدراسة الثلاث بإجراء مقارنة بينها على مستوى المنظومة القانونية المتعلقة بقطاع الاتصالات، وأثر هذه المنظومة على أداء القطاع.

مقدمة

يعتبر قطاع الاتصالات أحد أهم روافد التنمية في الدول المتقدمة، حيث يضطلع بدور محوري في تطوير الاقتصاد ودعم تنافسيته. ولقد شهد قطاع الاتصالات في السنوات الأخيرة في كل من الجزائر والمغرب وتونس إصلاحات جوهرية شملت مختلف أوجه النشاط فيه، حيث تم سن ترسانة من القوانين المنظمة لعمل وسير القطاع ، كما عملت هذه الدول على فتح باب الاستثمار على مصريه أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في مجال الاتصال مع تأمين لهم المناخ التنافسي النزيه وكذا منحهم عدة امتيازات ضريبية حتى يتمكن قطاع الاتصال لعب الدور المنوط به كأحد المصادر المهمة لزيادة الدخل المحلي في معظم الدول المتقدمة؛ فضلاً عن الدول النامية .

فصناعة الاتصالات تشتمل على عمليات إنتاجية مركبة تتسم بقيمة اقتصادية مضافة مرتفعة، وعمالة ذات قدرات فنية عالية، وتتصل بها عمليات تجارية وخدمية واسعة النطاق، تشمل المعدات، والبرمجيات، وغيرها، ما يجعل الاتصالات قطاعاً ذا أهمية حيوية في كافة الدول تقريباً، بل أكثر أهمية في الدول التي تعتمد عملية التنمية فيها اعتماداً مباشراً على القدرة على التواصل وقد اكتسب هذا القطاع أهمية مضاعفة نتيجة للنمو المطرد للإنترنت والتطبيقات المجتمعية باستخدام الإنترنت، مثل تطبيقات التعاملات الإلكترونية الحكومية، والتجارة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والصحة الإلكترونية .

المحور الأول: تنظيم قطاع الاتصالات في الجزائر

لم تكن الجزائر بمنأى عن هذه التغيرات بل تبنتها وانتهجت سياسات جريئة لتنظيم القطاع نتعرف عليها فيما يلي:

1- قطاع الاتصالات في الجزائر قبل تحرير سوقه

كان قطاع البريد والمواصلات في الجزائر مسيراً من طرف الإدارة الفرنسية حتى 23 جويلية 1962، أين تحول التسيير للإدارة الجزائرية بواسطة المرسوم رقم: 01-62 المؤرخ في: 27 سبتمبر 1962، حيث ورثت إدارة البريد والمواصلات الجزائرية عن النظام الفرنسي معظم التشريعات المتعلقة بخدمات هذا القطاع، واستمر نشاطها بصفة عادية حتى سنة 1975، أين تم إصدار الأمر رقم 75-89 المؤرخ في 30 سبتمبر 1975 والمتضمن قانون وزارة البريد والمواصلات الذي يحدد بدقة صلاحيات ومهام القطاع في الجزائر، وقد أعطى

الأمر المذكور الوزارة حق الاحتكار لجميع الخدمات البريدية وخدمات المواصلات، إذ أنه لا يمكن لأي شخص القيام بنشاط من هذا النوع إلا بعد الحصول على رخصة من الوزارة، كما تم تعديل القوانين المسيرة للقطاع عن طريق إصدار المرسوم رقم: 83-65 المؤرخ في 01 جانفي 1983 والذي يحدد كيفية تنظيم إدارة البريد والمواصلات، ومنذ هذا التاريخ عرف القطاع عدة تحولات باعتباره قطاعا عموميا⁽¹⁾.

ولقد حاولت الجزائر ابتداء من سنة 1989 تغيير سياستها الاقتصادية، فتبنت مجموعة كبيرة من النصوص التشريعية والتنظيمية أطلق عليها "الوسائل القانونية للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق"، فلم يكد يفلت من هذه الإصلاحات أي قطاع من القطاعات الاقتصادية.

إن المؤثرات الداخلية والخارجية بمختلف أشكالها دفعت الجزائر إلى إعادة النظر في المحيط التشريعي المنظم لقطاع الاتصالات، باعتمادها على سياسة جديدة تتلاءم مع التطورات الحاصلة في معظم بلدان العالم، خاصة بعد فشل سياسة احتكار الدولة لمعظم الخدمات.

2- إعادة تنظيم قطاع الاتصالات في الجزائر

لقد اتخذت تدابير متعلقة بتنظيم الاتصالات اصطلح على تسميتها بإعادة هيكلة قطاع البريد والمواصلات وذلك بإصدار القانون رقم 2000-03 المؤرخ في 05 أوت 2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية⁽²⁾، والذي تضمن إصلاحات جوهرية وجذرية مست العديد من جوانب القطاع في ظل بروز ظاهرة العولمة المرتكزة على مبدأ امتداد العلاقات الاقتصادية الدولية، وفتح الباب واسعا أمام منافسين دوليين في مجال الاتصالات الدولية.

وقد صدر القانون رقم 2000-03 لتحقيق الأهداف التالية:⁽³⁾

-تطوير وتقديم خدمات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ذات نوعية في ظروف موضوعية وشفافية دون تمييز في مناخ تنافسي مع ضمان المصلحة العامة؛

-تحديد الشروط العامة للاستغلال في قطاع البريد والمواصلات من طرف المتعاملين؛

-تحديد إطار وكيفية ضبط النشاطات ذات الصلة بالبريد والمواصلات؛

(1)- خواني ليلي، إشكالية خصوصية قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000، ص 12-16.

(2)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 48 سنة 2000.

(3)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 48 ، مرجع سبق ذكره، ص 04.

-خلق ظروف تطوير النشاطات المنفصلة للبريد والمواصلات؛
-تحديد الإطار المؤسسي لسلمة ضبط حرة ومستقلة.

فبموجب هذا القانون تم تكريس مبدأ المنافسة وانفتاح القطاع على الاستثمار الخاص، وقد نصت المادة الرابعة منه في فقرتها الرابعة على أن الدولة "تسهر في إطار الصلاحيات المرتبطة بمهامها العامة على احترام قواعد المنافسة المشروعة بين المتعاملين والمترقبين". وقد تخلت الدولة عن احتكارها للقطاع وجعلته يخضع لقواعد السوق والمنافسة، غير أن هذا التخلي لم يكن بصفة مطلقة، فقد نصت المادة 12 منه أيضا في فقرتها الأولى "تحول على التوالي نشاطات استغلال البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية التي تمارسها وزارة البريد والمواصلات إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري للبريد، وإلى متعامل المواصلات السلكية واللاسلكية الذي ينشأ وفقا للتشريع المعمول به".

بعد سنتين تقريبا صدر القانون رقم 2000-03 مرسوم تنفيذي رقم 02-43 المؤرخ في 14 فيفري 2002 يتضمن إنشاء "مؤسسة بريد الجزائر"⁽¹⁾، تتولى مهمة تسيير قطاع البريد، وذلك في إطار الخطوط العامة للإستراتيجية البريدية للاتحاد البريدي العالمي والتي تؤكد على الاستقلالية الإدارية لقطاع البريد وضرورة انفصاله عن الدولة من جهة وعن قطاع البريد والمواصلات من جهة أخرى.

ومن أجل تجسيد فكرة الفصل المشار إليها كان لابد من استحداث مؤسسات تقوم بتسيير قطاع الاتصالات، ولذلك تم إنشاء شركة ذات أسهم تسمى "اتصالات الجزائر" تحول لها نشاطات الاستغلال التي كانت تستغلها وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية.

وقد استفاد قطاع الاتصالات كغيره من القطاعات من المنظومة التشريعية للجزائر المشجعة للاستثمار كالأمر رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 والمتعلق بالاستثمار، وهو نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر منذ سنوات عديدة وقد ألغي المرسوم التشريعي رقم 93/12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية ودعم الاستثمار، ومن الأهداف المتوخاة من هذا كله إعادة بعث الآلة الاقتصادية وخلق المناخ الملائم لدفع وتنشيط الاستثمارات الوطنية والأجنبية بكيفية تمكن تحفيز النشاط الاقتصادي وخلق مناصب شغل جديدة، ولتحقيق هذه الأهداف نجد أن القانون الجديد للاستثمار وضع قواعد جديدة كلها محفزة، حيث كرس حرية الاستثمار، تثبيت النظام القانوني وضمادات و تحفيزات جبائية وجمركية مغرية جعلت مناخ الاستثمار

(1)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 04 ، المؤرخة في 16 جانفي 2002

في الجزائر أكثر جذبا من ذي قبل. ولحماية المصلحة العامة كما ورد في القانون رقم 03-2000 لكون قطاع البريد والمواصلات قطاعا حساسا، نجد أن المادة الثانية منه تنص على: "تخضع نشاطات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية لرقابة الدولة"، وفي هذا الإطار تم تأسيس سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وتحديد قواعد الاستغلال مع توفير الظروف التي تسمح بالقيام بالاستثمارات.

3- سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية (ARPT)

ظهرت السلطات الإدارية المستقلة في الجزائر بداية التسعينيات مع إنشاء المجلس الأعلى للإعلام⁽¹⁾، ثم استمر ظهور هذه الهيئات المستقلة في ميادين مختلفة باختصاصات تنظيمية، رقابية واستشارية منها:

- مجلس النقد والقرض؛

- المرصد الوطني لحقوق الإنسان؛

- لجنة تنظيم عملية البورصة ومراقبتها؛

- مجلس المنافسة؛

- وسيط الجمهورية؛

- مجلس الخوصصة.

وأخيرا سلطة إدارية مستقلة تخص تنظيم البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية سميت "سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية" *l'autorité de régulation de la poste et des télécommunications (ARPT)*.

وقد ورد في نص المادة العاشرة من أحكام القانون 200003- أنه "تنشأ سلطة ضبط مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي".

وتتولى سلطة الضبط المهام التالية:⁽²⁾

- السهر على وجود منافسة فعلية ومشروعة في سوقي البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية باتخاذ كل التدابير الضرورية لترقية أو استعادة المنافسة في هاتين السوقين؛

- السهر على توفير تقاسم منشآت المواصلات السلكية واللاسلكية مع احترام حق الملكية؛

(1)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-07 المؤرخ في 3 أفريل 1990 والمتعلق بالإعلام.

(2)- المادة 13 من القانون 03-2000، مرجع سابق، ص 8-9.

-تخطيط ومراقبة استعمالالاذنذبات من الحزم التي منحت لها مع احترام مبدأ عدم التمييز؛
-إعداد مخطط وطني للترقيم ودراسة طلبات الأرقام ومنحها للمتعاملين؛
-المصادقة على عروض التوصيل البيني المرجعية؛
-منح ترخيصات الاستغلال واعتماد تجهيزات البريد والمواصلات وتحديد المواصفات والمقاييس الواجب توفرها فيها؛
-الفصل في النزاعات القائمة بين المتعاملين أو مع المستعملين؛
-الحصول من المتعاملين على المعلومات الضرورية للقيام بالمهام المخولة لها؛
-التعاون مع السلطات الأخرى أو الهيئات الوطنية والأجنبية ذات الهدف المشترك؛
-إعداد التقارير والإحصائيات العمومية وتقرير سنوي يتضمن وصف نشاطاتها وملخصا لقراراتها وآرائها وتوصياتها مع مراعاة طابع الكتمان وسرية الأعمال وكذا التقرير المالي والحسابات السنوية وتقرير تسيير الصندوق الخاص بالخدمة العامة.

4-وضعية قطاع الاتصالات قبل سريان مفعول القانون 2000-03:

عرف قطاع الاتصالات في الجزائر انتعاشا بفضل المخطط الرباعي الأول 1970-1973والمخطط الثاني 1974-1977، واللذان كانا يهدفان إلى:⁽¹⁾
- مد الشبكات الهاتفية داخل التراب الوطني وفك العزلة عن المناطق الريفية؛
- رفع الكثافة الهاتفية؛
- وضع كابلات دولية بين الجزائر ودول المغرب العربي وكذا يغطي الدول الأوروبية؛وقد بلغ عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت 259477 مشتركا سنة 1977، وفي الفترة (1980- 1989) تم وضع المخطط الخماسي الأول (1980-1984)والمخطط الثاني(1985-1989)، ويمكن تلخيص هذه الفترة بالمؤشرات التالية⁽²⁾:
- بلغ عدد الخطوط الهاتفية 998690 خطا في نهاية 1989، أي بكثافة هاتفية تصل إلى 3%؛
- توسيع شبكة الهواتف العمومية: حيث بلغت 7000 هاتفا عموميا في نهاية سنة 1989 ثم أصبحت 3000 هاتفا عموميا Cabines publiques تابعا للوزارة

(1)-UnionInternational des Télécommunications،

AnnuaireStatistique desTélécommunications1974-1983، 12ème édition، Genève ، 1985.

(2)- خواني ليلي، مرجع سابق ، ص 21.

و11600 تابعا للخواص (أكشاك متعددة الخدمات Kiosques multiservices) وهذا يعني أن كل 10000 شخصا يستعمل 5هواتف عمومية مقابل 14 في المغرب و20 في تونس؛

- وفي الفترة ما بين (1990- 1999) عرفت فترة التسعينات توجه قطاع البريد والمواصلات نحو العصرية والتحديث، ويمكن تلخيص أهم المؤشرات فيما يلي:⁽¹⁾

- بلغ عدد المشتركين في الهاتف الثابت 1600 ألف، بكثافة تقدر بـ 45. % مقابل 40 % في الدول الصناعية إضافة إلى العجز في تغطية أغلب مناطق الوطن وعدم القدرة على تلبية الطلب المتزايد.

وأما الهاتف النقال فقد ظهر في الجزائر مع خدمة الهاتف النقال المقام من طرف شركة Nokia نوكيا سنة 1991، وقد ارتفع عدد المشتركين من 4691 مشتركا سنة 1996 إلى 18000 سنة 1999، ثم شغلت الشبكة الرقمية Réseau numérique GSM 900 سنة 1996، و استغنى عن Réseau analogique نهائيا سنة 2001. وأما نسبة نفاذ* الهاتف النقال فكانت أضعف وهيفي حدود 30. % مقابل (40-50 %) في الدول الصناعية.

وأما نوعية الخدمات حتى سنة 2000 فكانت سيئة للغاية، يكفي أن يبين ذلك بأن كل خط هاتفي معرض للعطب كل 18 شهرا مقابل 5 سنوات في الدول المتقدمة.

وبالنسبة لمستعملي الأنترنت، فبالرغم من الرخص الممنوحة وآلاف مقاهي الأنترنت Cybercafé إلا أن مشكلة الشبكات Réseaux تبقى العائق الأكبر⁽²⁾.

5- تطور أداء قطاع الاتصالات بعد صدور القانون 03-2000

عرف سوق الاتصالات في الجزائر تطورا مذهلا بعد صدور القانون 03-2000 ودخل السوق الجزائري العديد من المتعاملين الذين ساهموا في إحداث قفزة نوعية في هذا القطاع.

أ- المتعاملون الاقتصاديون في قطاع الاتصالات

إلى جانب المتعامل التاريخي اتصالات الجزائر (AT) Algérie Télécom دخلت شركات أخرى هي:

-أوراسكوم تيليكوم الجزائر Orascom Telecom Algérie (OTA): وهو المتعامل الثانيفي الهاتف النقال باستثمار يقدر بـ: 373 مليون دولار أمريكي (55 مليار دج) ؛

(1) - المرجع نفسه، ص21.

* نسبة النفاذ: تحسب بقسمة عدد المشتركين على عدد السكان.

(2) - ARPT, Rapport annuel 2003, Alger, P 72.

- الوطنية تيليكوم الجزائر Wataniya Telecom Algérie (WTA): وهو المتعامل الثالث في الهاتف النقال باستثمار قدره : 210 مليون دولار أمريكي (33 مليار دج).

وقد ساهم هذا الحراك الاستثماري في قطاع الاتصالات في استحداث 1000 منصب شغل بصفة مباشرة وأكثر من 3000 منصب بصفة غير مباشرة نهاية سنة 2003.⁽¹⁾

وأما عدد المتعاملين في القطاع، فقد ارتفع بين سنتي 2004- 2009 وهذا يدل على تنافسية القطاع وقدرته على استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (01): عدد المتعاملين في قطاع الاتصالات في الجزائر بين سنتي

2012-2004

المتعاملون (مقدمو الخدمات)	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011 *	2012 *
الهاتف الثابت	1	2	2	2	2	1	1	1	1
الهاتف النقل* GSM1	3	3	3	3	3	3	3	3	3
V SAT ^{2*}	3	3	3	3	3	3	3	3	3
GMPCS ^{3*}	0	3	3	3	3	3	3	3	3
VOIP ^{4*}	0	7	11	10 (7 ناشطون ن)	11 (9 ناشطون ن)	11 (5 ناشطون ن)	11 (4 ناشطين ناشطون)	3	3
ISP ^{5*}	49	65	70	74 (25 ناشط ط)	76 (25 ناشط ط)	72 (21 ناشط ط)	72 (21 ناشط ط)	19 (9 ناشط ط)	9 (9 ناشط ط)
Audiotex ^{6*}	44	5	10	10	12	12	12	12	12

⁽¹⁾-Ibid,P 73.

1* - GSM :Global system for Mobil communications- Group special mobiles.

2* - VSAT : Verysmallopture terminal- services de télécommunications par satellite utilisant une partie étroite de la capacité totale du satellite.

3* - GMPCS :Global Mobil Personal Communication By Satellite- systèmes de communication personnelle mobile par satellite.

4* - VOIP :Voice Over Internet Protocol- voix sur IP(internet Protocol).

5* - ISP :Internet Service Provider-Fournisseur d'accès à l'Internet.

6* - Audiotex : Service de communication unidirectionnelle interactive entre un abonné du réseau téléphonique et un automate de reconnaissance de la parole et de restitution de messages vocaux.

6 ناشط (ناشطين)	7 ناشط (ن)	6 ناشط (ناشطين)	7 ناشط (ن)	8 ناشط (ن)	7 ناشط (ن)				
71	75	62 (39) ناشط	45 (26) شط	28	15	5	0	0	Call center ^{7*}

Source :ARPT,Rapport annuel 2010, Alger, P 46.

*ARPT,Rapport annuel 2012, Alger, P 42.

ب- تحسن أداء الهاتف الثابت:

إن عدد مشتركى الهاتف الثابت عرف استقرارا نسبيا من تحرير سوق الاتصالات في الجزائر وانتشار الهاتف النقال، والجدول الموالي يبين عدد مشتركى الهاتف الثابت وكثافته:

الجدول (02): عدد مشتركى الهاتف الثابت (بالملايين) وكثافته في الجزائر

بين سنتي 2002 و 2012

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد المشتركين	1,95	2,08	2,49	2,57	2,89	3,11	3,07	2,58	2,92	3,06	3,29
الكثافة الهاتفية (%)	6,1	6,9	7,6	7,8	8,6	9,1	9,0	7,2	8,1	8,3	8,7

Source:ARPT, Rapport annuel 2012, Alger, P 44.

من خلال استقراءنا لمعطيات الجدول نلاحظ أن عدد مشتركى الهاتف الثابت عرف زيادة قليلة جدا من 951 مليون مشترك سنة 2002 إلى 113 مليون في سنة 2007 إلى 293 مليون سنة 2012 وهي زيادة ضعيفة، ومرد ذلك يعود إلى فتح مجال الاتصالات للهاتف النقال، ولولا ارتباط الهاتف الثابت بالإنترنت ربما عرف تدهورا أكبر.

ج- تطور أداء الهاتف النقال:

عرف الهاتف النقال قفزة نوعية في الجزائر على غرار باقي دول العالم حتى أصبحت الكثافة الهاتفية تقارب 100% سنة 2012. وهذا ما يبرزه الجدول التالي:

الجدول (03): عدد مشتركى الهاتف النقال (بالآلاف) ونسبة نفاذه في الجزائر

بين سنوات 2002 و 2012.

السنوات	عدد المشتركين	مجموع المشتركين	نسبة النفاذ %
---------	---------------	-----------------	---------------

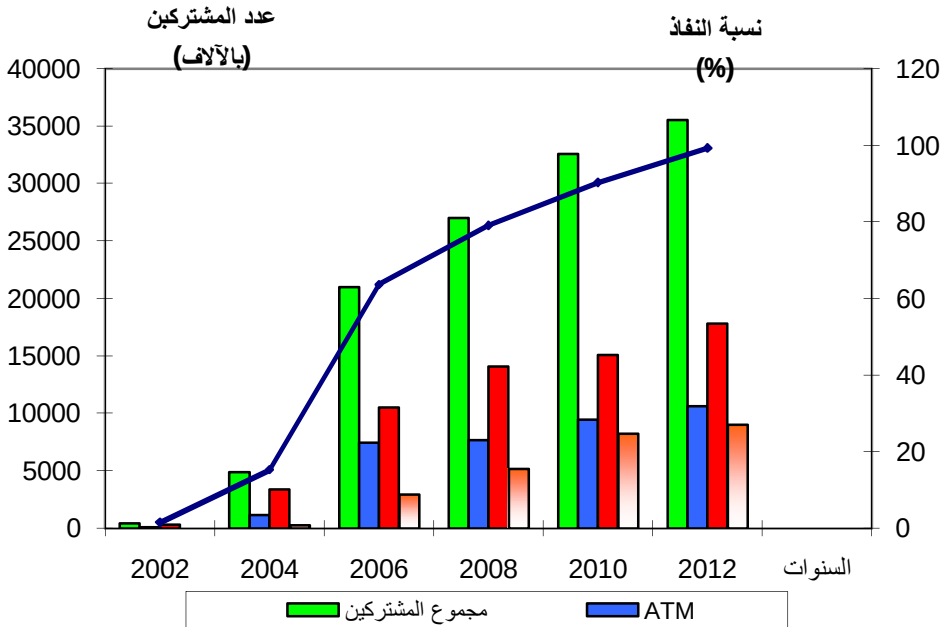
^{7*} - Call center : L' ensemble des moyens techniques et humains réunis en un même lieu pour traiter en nombre les appels téléphoniques .

		WTA	OTA	ATM	
1.5	450	-	315	135	2002
15.26	4.882	288	3.418	.1761	2004
63.60	20.998	2.991	10.530	.4767	2006
79.04	27.031	5.219	14.109	.7047	2008
90.30	32.780	8.246	15.088	9.446	*2010
.2899	35528	.0599	.84617	.62310	*2012

Source :-ARPT , Rapport annuel 2009, Alger,P92.

*ARPT , Rapport annuel 2012, Alger,P49.

ويمكن ترجمة أرقام الجدول السابق إلى الشكل الموالي:
الشكل (1):تطور عدد مشتركى الهاتف النقال(بالآلاف)ونسبة نفاذه في الجزائر بين2002-2012.



المصدر: من إعدادالباحثين اعتمادا على الجدول رقم (3).

إن كثافة الهاتف النقال عرفت نموا مضطربا وكبيرا جدا، بعد تحرير سوق الاتصالات في الجزائر وقد كانت نسبة نفاذه51, % سنة 2002، ثم قفزت إلى 90,47 % سنة 2008 حتى أصبحت 92,28 % سنة 2012.

إن هذا التغير الإيجابي في الكثافة الهاتفية يرجع إلى فتح سوق المنافسة وبالتالي تسهيل إقتناء الهواتف النقالة دون انتظار، معقولية الأسعار ونوعية الخدمات المقدمة.

د- تطور سوق الأنترنت في الجزائر.

عرفت الأنترنت نموا معتبرا في عدد مستخدميها في الجزائر بعد سنة 2000، وهذا ما يبينه هذا الجدول:

الجدول (4): تطور عدد مستخدمي الأنترنت(بالآلاف) في الجزائر بين سنوات 2014-2000

السنوات	عدد السكان	مستخدمو الأنترنت	نسبة النفاذ %
2000	31.795	50	0.2
2005	33.034	1.920	5.8
2007	33.507	2.460	7.3
2008	33.770	3.500	10.4
2009	34.178	4.100	12.0
2010	34.586	4.700	13.6
2012	.36737	5230	.014
2013	.81438	6404	.516
2014	.81438	.6706	.217

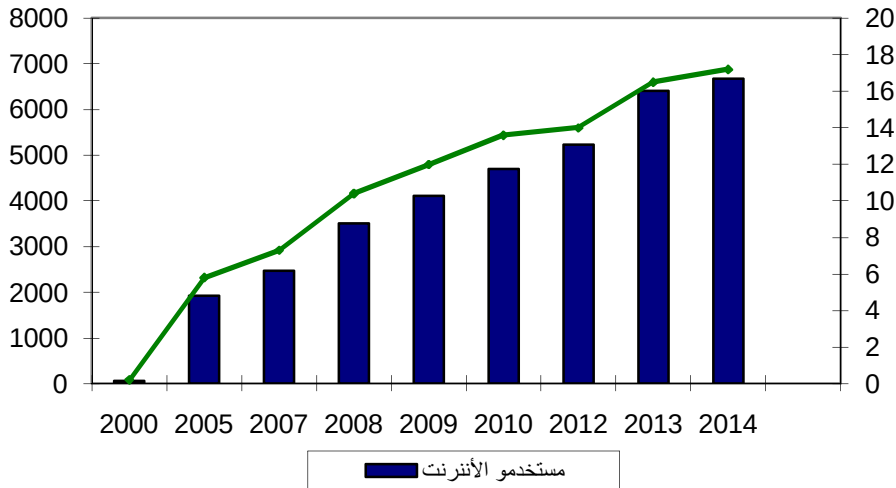
المصدر : [www. internetworldstats.com/af/dz.htm](http://www.internetworldstats.com/af/dz.htm) Last visit :

25/02/2015

ويمكن أن نحول معطيات هذا الجدول إلى الشكل التالي:

الشكل(2):تطور عدد مستخدمي الأنترنت(بالآلاف) في الجزائر بين

سنوات 2014-2000



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم(4).

أما عن عدد المسجلين في موقع التواصل Facebook، ففي سبتمبر 2009 كان 086.5801، وفي جوان 2010 بلغ 293.5602. مسجلا، أما في سبتمبر 2012 فوصل إلى 858.8403، وفي ديسمبر 2012 بلغ 111.3204. مسجلا.⁽¹⁾ إن سوق الأنترنت في الجزائر عرف تطورا يمكن إدراكه من خلال عدد مستخدميه المتزايد من سنة إلى أخرى فمن 00050. مستخدما سنة 2000 إلى 700.0004. سنة 2010 ثم 670.0006. سنة 2014 ونسبة النفاذ بعد أن كانت 20% فقط سنة 2000 أصبحت 613. % سنة 2010 ثم 217. % سنة 2014، وهي نسبة مهمة بالنظر إلى الفترة القصيرة نسبيا بعد انفتاح سوق الاتصالات في الجزائر، وإن كانت مازالت لم ترق إلى المعدل العالمي 230. % حتى وإن تجاوزت المعدل الإفريقي 411. %.²

المحور الثاني: تنظيم قطاع الاتصالات في المغرب

مر قطاع الاتصالات في المغرب بمرحلتين، مرحلة ما قبل التحرير وما بعد التحرير، والنقطة الفاصلة بينهما هي إنشاء الوكالة الوطنية لتنظيم المواصلات l'agence Nationale de Réglementation des Télécommunications (ANRT).

1- الوكالة الوطنية لتنظيم المواصلات (ANRT)

وقد أحدثت الوكالة في فيفري 1998 طبقا لمقتضى القانون 96-24 المتعلق بالبريد والمواصلات، وقد حدد هذا القانون الذي تم تنميته بالقانون رقم 01-55، المهام القانونية والاقتصادية والتقنية الموكولة لهذه المؤسسة.

⁽¹⁾-www.internetworldstats.com/af/dz.htm- last visit :25/02/2015.

⁽²⁾-www.itninternetworldstats.com/af/dz.htm-Op cit.last visit :25/02/2015.

كما رسم القانون رقم 96-24 المعالم الرئيسية لإعادة تنظيم وتحديث وتنمية قطاع الاتصالات بالمغرب، وتسهر الوكالة على وضع وترسيخ القواعد والشروط الضرورية لقيام منافسة شريفة ومشروعة بين الفاعلين على مستوى أسواق الاتصالات، كما تعمل على ضمان جودة مجموع خدمات الاتصالات المقدمة للمستعملين.

أما على المستوى التشريعي، فهي تساهم في إعداد والتجديد في قطاع الاتصالات، تولي الوكالة أهمية خاصة لمجال تكوين الموارد البشرية والبحث العلمي، و تضطلع بدورها الاجتماعي من خلال إشرافها سنويا على تنظيم واحتضان العديد من مبادرات المواطنة المرتبطة بتطوير قطاع الاتصالات¹.

2- تطور أداء مؤشرات الاتصالات بعد تحرير سوقه

إن تحرير قطاع الاتصالات في المغرب، وإنشاء ANRT كان له الأثر الجلي على تعدد المتعاملين وتشجيع المنافسة بينهم وتحسين مؤشرات القطاع عموما، وسنقتصر على مؤشر مشترك الهاتف الثابت والنقل والأنترنت.

أ- تطور أداء الهاتف الثابت

عرف الهاتف الثابت تغيرات ملحوظة في المغرب، ففي سنة 2000 كان عدد المشتركين 1472000 مشتركاً، ثم تراجع إلى 1127000 مشتركاً سنة 2002، ليرتفع قليلاً سنة 2006 حتى يصل 1266000 مشتركاً، ليعرف قفزة مهمة سنة 2010 برقم مشتركين بلغ 3749000، ثم لم يلبث أن يتراجع حتى بلغ 2488000 سنة 2014².

ويعود هذا الانخفاض لعدة أسباب منها:

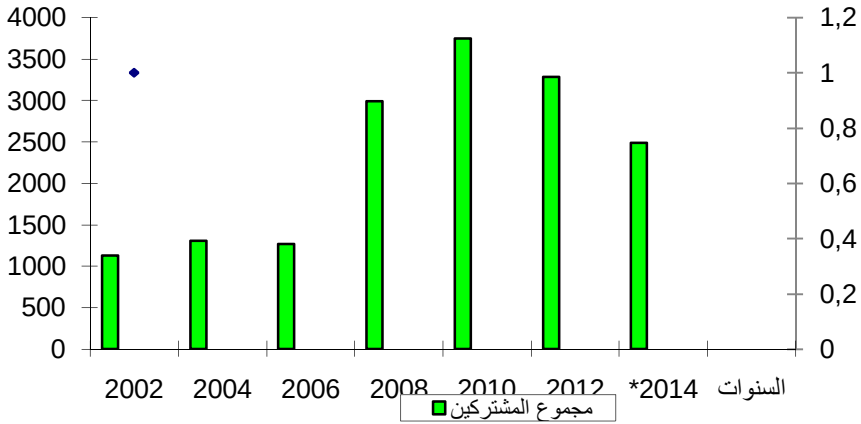
انتشار الهاتف النقال وكثرة الهواتف العمومية التابعة لاتصالات المغرب والمثبتة على الطرق العمومية.

والشكل التالي يوضح لنا تطور الهاتف الثابت في المغرب.

الشكل (3): تطور الهاتف الثابت (بالآلاف) في المغرب خلال الفترة 2000-2014.

¹ - الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، التقرير السنوي 2013، المغرب، ص 15.

² - ANRT, Tableau de bord, Marché du fixe au Maroc, P 03.



المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، التقرير السنوي 2013، المغرب، ص 40.

* ANRT, Tableau de bord, Marché du fixe au Maroc, P 3.

ب- تطور أداء الهاتف النقال

إن الهاتف النقال يعرف تناميا ملحوظا بعد انفتاح سوق الاتصالات في المغرب، ففي سنة 1999 كان عدد المشتركين 364 ألفا، بينما قفز إلى 8512 ألفا سنة 2000، بعد دخول مستثمر خاص هو ميدي تيليكوم Méditelécom، وواصل تناميته حتى أصبح 31982 ألفا سنة 2010¹، ثم 44115 ألفا سنة 2014 محققة نسبة نفاذ قدرها 133%²، ويلاحظ أن هذه النسبة مرتفعة تضاهي نسبة نفاذ الهاتف النقال في الدول المتقدمة.

والجدول الموالي يوضح تطور سوق الهاتف النقال في المغرب.

الجدول رقم (5): تطور سوق الهاتف النقال (بالآلاف) ونسبة نفاذه في المغرب لسنوات 1999-2014 .

السنوات	عدد المشتركين	نسبة النفاذ%
1999	364	1.5
2000	2.852	9.5
2001	4.776	17
2002	6.198	19
2003	7.333	22.5

¹ - الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، التقرير السنوي 2013، مرجع سابق، ص 43.

² - ANRT, Tableau de bord, Marché du mobile au Maroc ,Décembre 2014, P3.

28.3	9.337	2004
37.4	12.393	2005
53.54	16.000	2006
59	20.029	2007
73.98	22.816	2008
81.18	25.311	2009
101.5	31.982	2010
113.57	36.554	2011
120.0	39.016	2012
129.13	42.424	*2013
133.0	44.115	**2014

Source : -ANRT, **Rapport annuel2010**, Maroc, P24.

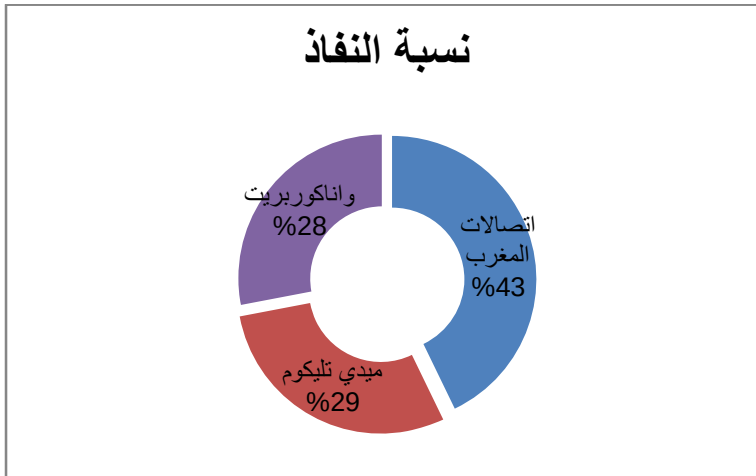
* الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، التقرير السنوي 2013، المغرب،

ص 43.

**ANRT,Tableau de bord, Marché du mobile au Maroc ,Décembre 2014, P3.

وبالنظر إلى نسبة كل متعامل في مجال الهاتف النقال في المغرب فإن اتصالات المغرب تهيمن على الحظيرة بنسبة قدرها 8542% مقابل 1829% للمتعامل ميدى تليكوم و 9727% للمتعامل واناكوربريت، وهذا الشكل يوضح حصص كل متعامل.

الشكل (4): حصص سوق الهاتف النقال للمتعاملين الثلاثة في المغرب خلال ديسمبر 2013.



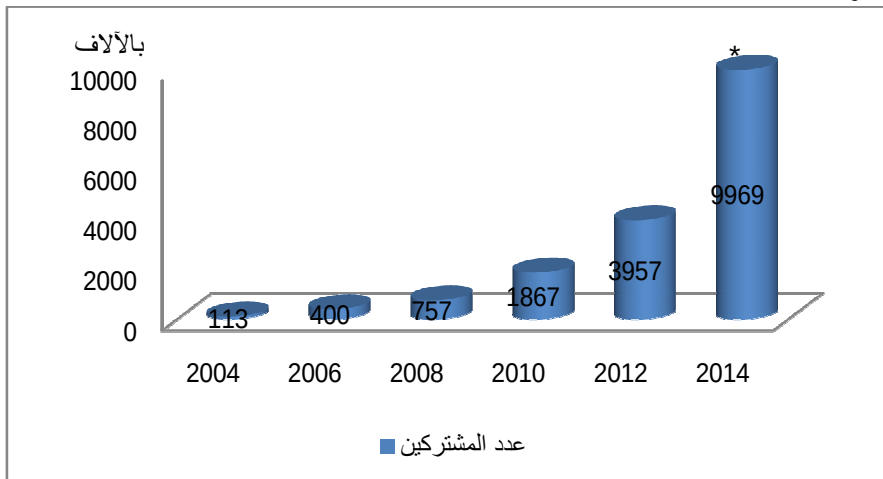
المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، التقرير السنوي 2013، المغرب، ص 43.

جـ- سوق الأنترنت في المغرب

إن الأنترنت لم يعرف انتشارا ملحوظا في المغرب قبل سنة 2004، حيث وصل عدد المشتركين 113 ألفا فقط، وذلك بعد تخفيض أسعار دخول ADSL ذي التدفق العالي.

وهذا الشكل يبين تطور سوق الأنترنت في المغرب.

الشكل (5): تطور ونسبة نفاذ شبكة الأنترنت (بالآلاف) في المغرب بين سنوات 2004-2014.



المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، التقرير السنوي 2013، ص 47.

* ANRT, Tableau de bord, Marché internet au Maroc ,Décembre 2014, P4.

وهذه الحصة موزعة بين المتعاملين الثلاثة في المغرب كما يلي:

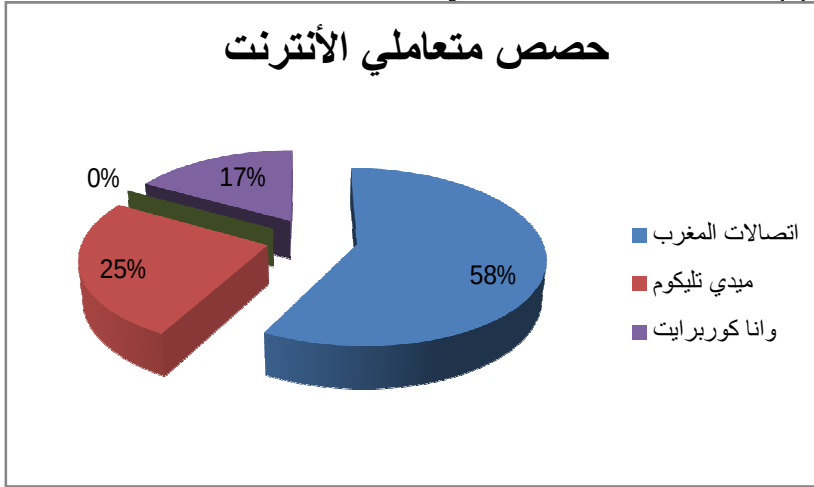
1- اتصالات المغرب: 7357, %.

2- ميدتي تليكوم: 4825, %.

3- وانا كوربريت: 7916, %¹.

وهذا الشكل يوضح نصيب كل من المتعاملين الثلاثة:

الشكل (6): حصص سوق الأنترنت في المغرب خلال سنة 2014.



Source : ANRT, Tableau de bord, Marché internet au Maroc ,Décembre 2014, P5.

وكان نصيب الجيل الثالث G3: 1390, %، متبوعا بـ ADSL: 869, % ، وعروض أخرى: 020, %².

وأما عدد مستخدمي الأنترنت في المغرب فيعكسه الجدول التالي:
الجدول رقم (6): عدد مستخدمي الأنترنت (بالآلاف) ونسبة نفاذه في المغرب لسنوات 2000-2014

السنوات	عدد السكان	عدد المستخدمين	نسبة النفاذ (%)
2000	29.891	100	,30
2005	30.003	1.000	,23
2007	30.535	4.600	,115
2009	31.285	10.442	,433
2010	31.968	13.213	,341
2011	.96831	.65615	,049
2014	.98732	.20720	,361

¹ - ANRT, Tableau de bord, Marché internet au Maroc ,Décembre 2014, P5.

² - ANRT, Tableau de bord, Marché internet au Maroc ,Décembre 2014, P5.

Source :www .internetworldstats.com / af / ma.htm. Last visit 24/2/2015.

من خلال تحليل معطيات هذا الجدول يتبين أن عدد مستخدمي الإنترنت في المغرب وصل مستويات مرتفعة، ففي سنة 2014 أصبح 220 مليون مستخدماً ونسبة نفاذ تقدر بـ 361%، مقابل 30% فقط سنة 2000 و 115% سنة 2007، ونسبة نفاذ تقدر بـ 49% سنة 2011، هذا يعني أن نسبة النمو من سنة إلى أخرى كبيرة جداً، وتعكس التطور الحاصل في استخدام الإنترنت بالمغرب. وأما مستخدمو الفايبر فقد وصل عددهم 5092 ألفاً في 2012/12/31.¹

المحور الثالث: تنظيم قطاع الاتصالات في تونس

لقد واكبت تونس التطورات الحاصلة في قطاع الاتصالات في العالم خلال العشرية الأخيرة، وذلك بإحداث هيئات مختصة لتنظيم وتعديل القطاع، وإنشاء مثل هذه الهيئات في صميم الإصلاحات المتعددة التي أدخلت على قطاع الاتصالات من خلال إعادة هيكلته وتحريره تدريجياً وفتحته على المبادرة الخاصة والتشجيع على المنافسة.

وتعتبر هذه الهيئات من وجهة نظر المستثمرين المرجع بالنسبة لهم لضمان الحفاظ على مصالحهم، وتطوير مواقعهم في السوق الاتصالية، بعيداً عن أشكال الإقصاء والتمييز.

1- الهيئة الوطنية للاتصالات

لقد أحدثت الهيئة الوطنية للاتصالات L'Instance Nationale des Télécommunications (INT) في تونس بمقتضى القانون عدد 01 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001 المتمم بالقانون 46 لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002² المنقح بالقانون عدد 01 لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008، وهي هيكل مختص يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وأكلت إليه مهمة تعديل قطاع الاتصالات.

وفيما يلي لمحة عن مهامها وتركيباتها:

تشتمل مهام الهيئة الوطنية للاتصالات على أربعة محاور أساسية تتعلق بمجالات المراقبة والتنظيم وفض النزاعات والاستشارة، وفيما يلي توضيح لها:³

أ- مهام رقابية

مراقبة احترام الالتزامات الناتجة عن الأحكام القانونية والترتيبية في ميدان الاتصالات.

¹ - www .internetworldstats.com / stats1.htm. Last visit 24/2/2015.

² - الهيئة الوطنية للاتصالات، التقرير السنوي 2004، تونس، ص 3.

³ - الهيئة الوطنية للاتصالات، التقرير السنوي 2009، تونس، ص 12.

ب- مهام تنظيمية

- المصادقة على العروض التقنية والتعريفية للربط البيني؛
- التصرف في المخطط الوطني للترقيم والعنونة؛
- ضبط شروط وكيفية تفعيل المحافظة على الأرقام؛
- ضبط طرق تحديد التكاليف التي يتم اعتمادها في حساب تعريفات الربط البيني وتقسيم الحلقة المحلية والتموقع المادي المشترك والاستعمال المشترك للبنية التحتية المتوفرة؛
- ضبط كيفية توزيع التكاليف بين مختلف الخدمات التي يوفرها كل مشغل شبكة.

ج-مهام فض النزاعات

- فض النزاعات المتعلقة ب :
- الربط البيني؛
- النفاذ إلى الشبكات؛
- الاستعمال المشترك للبنية التحتية؛
- تقسيم الحلقة المحلية؛
- التموقع المادي المشترك؛
- خدمات الاتصالات.

د-مهام استشارية

- إبداء الرأي حول:
- طريقة تحديد تعريفات الشبكات والخدمات؛
- كل موضوع يطرح عليها ويدخل في اختصاصها من قبل الوزير المكلف بالاتصالات ومجلس المنافسة.

2- تطور أداء مؤشرات الاتصالات في تونس بعد تحرير سوقه

إن الإصلاحات التي اعتمدت بعد صدور القانون رقم 01 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001 أدت إلى تحرير سوق الاتصالات، وبالتالي تمكين كل مواطن من ممارسة حقه في التمتع بخدمات اتصالات ذات جودة عالية وأسعار معقولة على كامل التراب التونسي، ولتوضيح ذلك سيعتمد البحث على إحصائيات مشتركى الهاتف الثابت والنقل والأنترنت قبل وبعد تطبيق هذه الإصلاحات.

أ- تطور أداء الهاتف الثابت

لمعرفة تطور أداء الهاتف الثابت في تونس نقدم الإحصائيات التالية:

الجدول (07):تطور عدد مشتركى الهاتف الثابت(بالآلاف) ونسبة

نفاده فيتونس بين سنتي 2008-2014

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	*2013	*2014
عدد مشتركى	1239	1279	1290	1218	1106	1024	942

الهاتف الثابت							
نسبة النفاذ (%)	,911	,212	,212	,311	,210	,49	,78

المصدر: الهيئة الوطنية للاتصالات، التقرير السنوي 2012، تونس، ص

60.

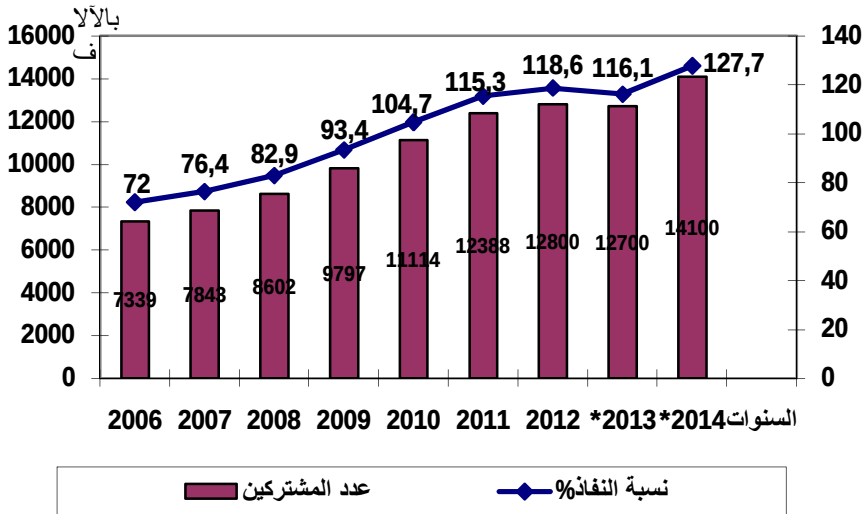
* الهيئة الوطنية للاتصالات، متابعة أهم مؤشرات الهاتف الثابت في تونس، 2014، ص 2.

يلاحظ تراجع عدد اشتراكات الهاتف الثابت في تونس من سنة إلى أخرى، حيث انخفض إلى 942 ألف مشترك سنة 2014 بنسبة نفاذ 78% مقارنة بـ 11 مليون مشترك في موفى سنة 2012 ونسبة نفاذ تقدر بـ 210%، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض عدد مشركي الهاتف الثابت للمتعامل "اتصالات تونس".

ب- تطور أداء الهاتف النقال

وأما عن الهاتف النقال فقد عرف تطورا مذهلا خاصة بعد فتح باب المنافسة واستقطاب استثمارات جديدة محلية وأجنبية في قطاع الاتصالات وهذا ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل (7): تطور عدد اشتراكات الهاتف النقال (بالملايين) ونسبة نفاذه في تونس خلال السنوات 2006-2014.



المصدر: الهيئة الوطنية للاتصالات، التقرير السنوي 2012، تونس، ص 58.

* الهيئة الوطنية للاتصالات، جدول قيادة الهاتف النقال، نوفمبر 2014،

ص 2.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن الهاتف النقال عرف تطورا مذهلا إذ قاربت نسبة كثافته 128% سنة 2014، مقارنة بـ 105% سنة 2010، ولم تتجاوز هذه النسبة 72% سنة 2006.

ولمعرفة أثر المنظومة التشريعية على أداء قطاع الاتصالات أيضا في تونس نأخذ مثالا على ذلك، وهو حصة كل متعامل من العدد الإجمالي لاشتراكات الهاتف النقال وهذا الجدول يوضح ذلك:

الجدول(07): حصة كل متعامل من العدد الإجمالي لمشاركي الهاتف النقال(بالملايين) في تونس بين سنتي 2008-2014

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	*2013	*2014
اتصالات تونس	,34	,64	,54	,64	,64	,44	,84
تونيزيانا	,34	,25	,95	,66	,86	,76	,66
أورانج	-	-	,60	,11	,51	,71	,72

المصدر: الهيئة الوطنية للاتصالات، التقرير السنوي 2012، تونس،

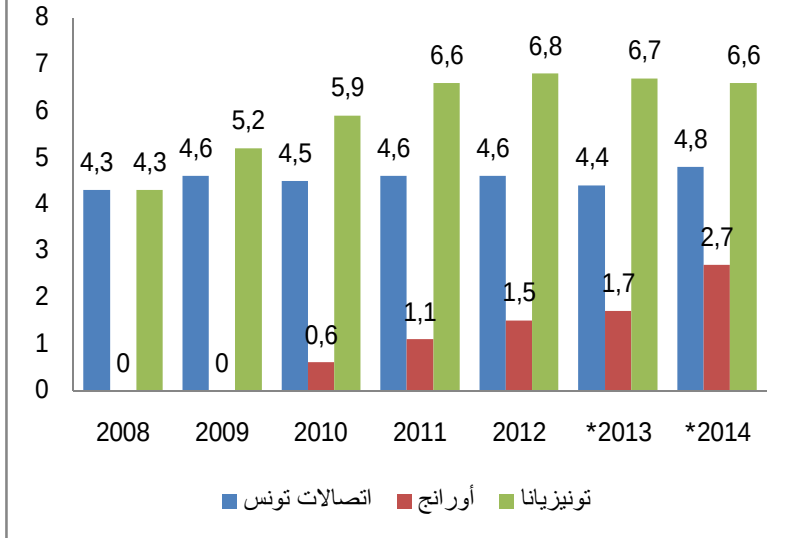
ص59.

* الهيئة الوطنية للاتصالات، جدول قيادة الهاتف النقال، ص3.

ويمكن إيضاح حصة كل متعامل من متعاملي الهاتف النقال في تونس بالشكل التالي:

الشكل (08): حصة كل من متعاملي الهاتف النقال في تونس لسنوات 2008-2014

عدد المشتركين(بالملايين)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير الهيئة الوطنية للاتصالات، التقرير السنوي 2012، ص 59.

* الهيئة الوطنية للاتصالات، جدول قيادة الهاتف النقال، ص 3.

فبعد أن كان سوق الهاتف النقال محتكرا من طرف المتعامل العمومي اتصالات تونس فُتح باب المنافسة فدخل المتعامل الثاني "أوراسكوم" بالاسم التجاري "تونيزيانا"، فكان ذلك منعرجا حاسما في السوق التونسية للاتصالات، وبداية فعالية لبروز المنافسة وزوال الاحتكار، ومن المؤكد أن لهذه المرحلة مزايا متعددة سواء على مستوى نمو القطاع أو على مستوى تنويع الخدمات وتحسين الجودة وتخفيض الأسعار وحتى تقاسم عدد الزبائن ففي سنة 2008 مثلا تقاسم المتعاملان الزبائن فيما بينهما، وفيما بعد صعدت حصة أوراسكوم حتى وصلت 66 مليون مشترك سنة 2014، فيما تراجعت حصة اتصالات تونس إلى 84 مليون مشترك في نفس السنة، أما المتعامل الفرنسي أورانج الذي دخل السوق التونسية سنة 2010، فقد بدأ بـ 60 مليون ليصل عدد مشتركيه إلى 72 مليون سنة 2014.

ج- تطور أداء سوق الأنترنت

إن عدد مشتركى الأنترنت في تونس يعرف تزايدا مستمرا، وذلك بوجود منافسة كبيرة بين مزودي خدمات الأنترنت العموميين والخواص، وهذا الجدول يوضح هذا التطور الحاصل في سوقها:

الجدول (08): تطور عدد اشتراكات الأنترنت (بالآلاف) ونسبة كثافته في تونس لسنوات 2006-2013.

السنوات	عدد المشتركين	نسبة الكثافة (%)
2006	179	1.8
2007	253	2.5
2008	281	2.7
2009	414	4.0
2010	636	6.0
2011	858	8.0
2012	942	8.8
*2013	3521	61.2

المصدر: الهيئة الوطنية للاتصالات، التقرير السنوي 2012، تونس، ص

*الهيئة الوطنية للاتصالات، جدول قيادة الأنترنت-متابعة أهم

مؤشرات سوق الأنترنت، تونس، ديسمبر 2013، ص2.

إن عدد الاشتراكات في الأنترنت في تونس شهد نموا تصاعديا ملحوظا، من 000179 مشتركاً سنة 2006 بكثافة تقدر ب 81.1% أصبح عدد المشتركين 3521. ألفاً سنة 2013 وكثافة قدرها 12.6% أي أن نسبة النمو كبيرة جداً، ونفس الشيء يقال عن عدد المستخدمين للأنترنت وهذا ما يبرزه الجدول الموالي:

الجدول (09): تطور عدد مستخدمي الأنترنت (بالآلاف) ونسبة كثافته في بتونس لسنوات 2006-2014.

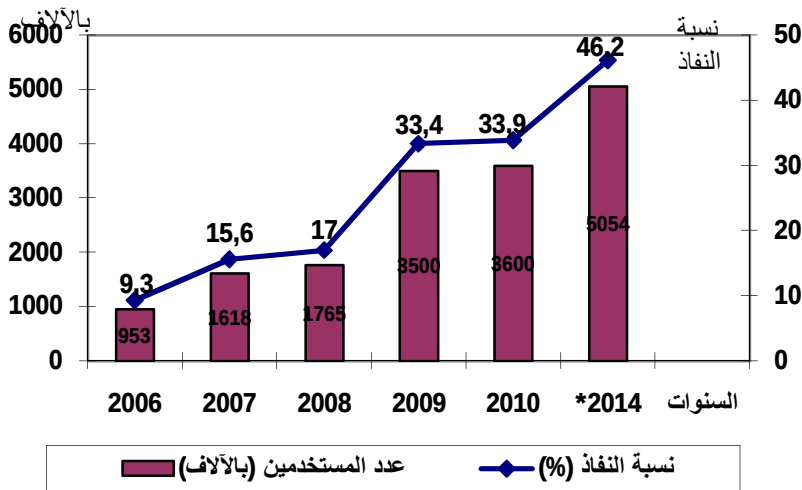
السنوات	عدد السكان	عدد المستخدمين	نسبة النفاذ (%)
2006	10.229	953	9.3
2007	10.342	1.618	15.6
2008	10.384	1.765	17.0
2009	10.486	3.500	33.4
2010	10.629	3.600	33.9
2014	.93710	.0545	.246

Source :www.internetworldstats.com/af/tn.htm. Last

visit :24/02/2015.

ونفس الشيء يقال عن تطور عدد مستخدمي الأنترنت في تونس فمن نسبة نفاذ قدرت ب9.3% سنة 2006 أصبحت 46.2% سنة 2014. ورغم التطور الملحوظ بخدمات الأنترنت فإنه من المؤمل أن يسجل عدد الاشتراكات ارتفاعاً أكثر مع فتح سوق الهاتف الثابت للمنافسة. وهذا الشكل يعطينا صورة واضحة عن تطور عدد مستخدمي الأنترنت ونسبة نفاذه في تونس.

الشكل (09):تطور عدد مستخدمي الأنترنت (بالآلاف) ونسبة نفاذه في تونس بين 2006-2014



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الإلكتروني:

www.internetworldstats.com/af/tn.htm. Last visit :24/02/2015

أما عدد مشترك في موقع التفاعل الاجتماعي الفيسبوك نهاية سنة 2014 فهو 3.328.000 مشتركاً.

المحور الرابع: مقارنة بين دول الدراسة الثلاث

بعد تناول كل دولة على حدة، سيتم عقد مقارنة بين دول الدراسة الثلاث.

1- المتغيرات الحاصلة في المنظومة التشريعية لقطاع الاتصالات في دول الدراسة:

إن التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية جعلت الجزائر والمغرب وتونس تعيد النظر في محيطها التشريعي المنظم لقطاع الاتصالات، وذلك بسن قوانين جديدة تتلاءم مع التطورات الحاصلة في معظم بلدان العالم خاصة بعد فشل سياسة احتكار الدولة لمعظم الخدمات من بينها تلك المرتبطة بهذا القطاع الحيوي وهو قطاع الاتصالات. فأصبح دور الدولة محصوراً في وضع التوجيهات العامة للقطاع وهذا ما تقوم به الوزارات في كل من الدول الثلاث محل الدراسة. كانت المغرب الدولة السبّاقة في فتح قطاع الاتصالات للاستثمار، وعرفت منظومته التشريعية تغييراً تبعاً لذلك، وقد صدر القانون رقم 96-24 المتعلق بالبريد والمواصلات والذي حدد التوجيهات العامة لعملية إعادة تنظيم قطاع البريد والمواصلات.

وفي عام 1997 أحدثت هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أسندت لها مهمة تسيير القطاع هي الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات (ANRT) وقد خرجت إلى الوجود عام 1998، حددت لها مهام قانونية، اقتصادية، تقنية وحتى مهمة تدبير أسماء مجال الأنترنت (ma.) ومراقبة مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية تماشياً مع التطورات التكنولوجية

الحاصلة في العالم والذي يجري الكثير من التعاملات عن طريق التجارة الإلكترونية.

ويمكن القول أن المهمة الرئيسية لهذه الوكالة هي توفير شروط المنافسة العادلة والشريفة بين المتعاملين في القطاع في سبيل النهوض به وتحقيق المصلحة العامة للبلاد.

أما الجزائر فتماشيا مع سياسة الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها في انتقالها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق فقد عمدت إلى إدخال تغييرات جوهرية على منظومتها القانونية، وكان لقطاع الاتصالات النصيب الأوفر من هذه الإصلاحات وذلك بصدر القانون رقم 03-2000 المؤرخ في 5 أوت 2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، وبموجب هذا القانون تخلت الدولة عن احتكارها للقطاع وأصبح خاضعا لقواعد السوق والمنافسة مع ضمان المصلحة العامة.

ولضمان هذه المصلحة كما ورد في القانون 03-2000 تم تأسيس سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية (ARNT) وهي هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال والمالي أيضا، ومهمتها الأساسية ضمان المنافسة الحقيقية والمشروعة بين المتعاملين في سوق الاتصالات.

ولم تتأخر تونس كثيرا عن تبني هذه الإصلاحات العميقة في مجال الاتصالات وقد تم ذلك بصدر القانون عدد 1 لسنة 2001 والذي فتح المجال للمنافسة وتشجيع الاستثمار الخاص، وقد عهدت مهمة تنظيم القطاع وحسن سيره إلى هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال والمالي كما جرى في المغرب والجزائر وذلك لإضفاء الشفافية والنجاعة في عملها وتعزيز ثقة المستثمرين فيها، وهذه الهيئة هي الهيئة الوطنية للاتصالات والتي تأسست بموجب القانون عدد 46 المؤرخ في 7 ماي 2002 المنفح والمتمم لمجلة الاتصالات.

وما يمكن قوله أن المغرب هي الدولة الأولى التي عمدت إلى تغيير منظومتها التشريعية في مجال الاتصالات ثم تلتها الجزائر ثم تونس، كل من هذه الدول أسند مهمة تسير القطاع إلى هيئة مستقلة بصلاحيات مقاربة لضمان المنافسة بين مختلف المتعاملين سواء كانوا عموميين أو خواصا، محليين أو أجانب.

2- أثر المنظومة التشريعية على أداء قطاع الاتصالات في دول الدراسة

قد نتج عن هذا الانفتاح تغير ملحوظ في سوق الاتصالات في البلدان الثلاث من خلال استقطاب متعاملين أجانب جدد وتحسن مؤشرات أداء القطاع في الهاتف الثابت، النقل، الأنترنت وقطاع البريد.

ففي المغرب كانت المؤسسة العمومية اتصالات المغرب هي المهيمنة على سوق الاتصالات، وفي سنة 2000 اقتحمت القطاع Gulfsat، Meditelecom، Maghreb، Globalsat Maghreb، Orbcom Maghreb، وفي سنة

2001 انضمت Cimecom, Spacecom، وفي سنة 2003 دخل المتعاملان EuropeanDatacom و Inquam⁽¹⁾. ثم شركة Wanacorporate، وهذه المؤسسات تعمل في مختلف نشاطات القطاع.

أما الجزائر فقد كان لمنظومتها التشريعية في قطاع الاتصالات الأثر الواضح في دخول متعاملين جدد إضافة إلى الإصلاحات التي مست المتعامل التاريخي اتصالات الجزائر وإنشاء بريد الجزائر. ففي مجال الهاتف الثابت بقي الاحتكار هو السائد حتى سنة 2005 دخل المتعامل أوراسكوم تيليكوم الجزائر (OTA) وبقي الاحتكار ثنائيا بينها وبين اتصالات الجزائر، لكن هذا لم يدم طويلا لأسباب كثيرة منها الخبرة الطويلة لاتصالات الجزائر والبنية التحتية المتوفرة له والتي لا يمكن قياسها مع البنية التحتية للمتعامل الآخر (OTA)، وهذا ما أفضى إلى انسحابه من المنافسة سنة 2009، ومنذ ذلك التاريخ بقيت اتصالات الجزائر المحتكر الوحيد لسوق الهاتف الثابت في الجزائر.

وأما الهاتف النقال GSM فقد عرف انتعاشا كبيرا فبالإضافة إلى المتعامل اتصالات الجزائر (AT) دخل السوق المتعامل "أوراسكوم تيليكوم الجزائر (OTA)" والمتعامل "الوطنية تيليكوم الجزائر (WTA)" باستثمارات مهمة وأصبحت المنافسة بين هؤلاء المتعاملين الثلاث، كما شهد القطاع دخول متعاملين آخرين لضمان خدمات متنوعة وكثيرة في سوق الأنترنت وقطاع البريد.

وأما تونس فقد عرف قطاع الاتصالات فيها أيضا تطورا مهما بعد إصلاح منظومتها التشريعية فبالإضافة إلى المتعامل العمومي "اتصالات تونس" والذي يعتبر المحتكر الوحيد لشبكة الهاتف الثابت انتصب للاستثمار المتعامل الثاني "أوراسكوم تيليكوم تونس" وقد كان هذا مؤشرا على كسر الاحتكار والظهور الفعلي للمنافسة، وهذا ما أدى إلى نمو القطاع وتحسين الخدمات المقدمة للجمهور. وحتى اتصالات تونس فتحت رأسمالها للشركة الإماراتية "مجموعة تيكوم دبي Dubai Holding" بنسبة 35%، وذلك في 27 أبريل 2006. ثم دخول المتعامل الثالث في مجال الهاتف النقال "أورنج تونس Orange Tunis".

أما مزود خدمات الأنترنت فحتى سنة 2006 كانت المنافسة بين 5 مزودي خدمات خواص و 7 عموميين.

إن تحرير سوق الاتصالات في الجزائر والمغرب وتونس كان له الأثر البارز على أداء هذا القطاع في مجال الهاتف الثابت، النقال والأنترنت.

وهذا ما يظهر لنا من خلال مؤشرات الأداء التالية:

أ- كثافة الهاتف الثابت:

(1)-ANRT ,Rapport d'activité 2003, Maroc, P 15.

والجدول الموالي يظهر تطور عدد مشتركى الهاتف الثابت فى الجزائر والمغرب وتونس لسنوات 2002-2014.

الجدول (10): عدد مشتركى الهاتف الثابت (بالآلاف) فى الجزائر والمغرب وتونس.

السنوات	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014
الجزائر	.9501	.4902	.8902	.0703	.9202	.2903	-
المغرب	.1271	.3081	.2661	.9912	.7493	.2793	**.4882
تونس	.1491	.2041	.2191	.2391	.2901	.1061	*942

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

- الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، التقرير السنوي، 2013، المغرب، ص 40.

- الهيئة الوطنية للاتصالات، التقرير السنوي 2012، تونس، ص 60.

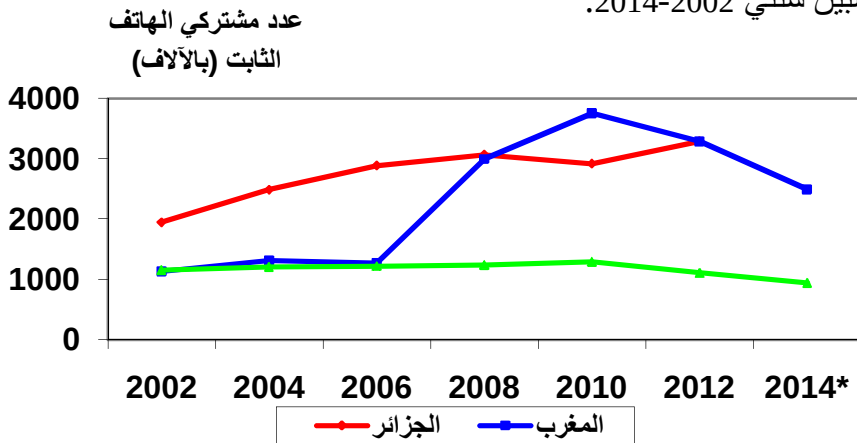
* الهيئة الوطنية للاتصالات، متابعة أهم مؤشرات الهاتف الثابت، 2014، ص 02.

-ARPT, **Rapport annuel**2012, Alger, P 44.

**ANRT, Tableau de bord, marché du fixe au Maroc, P 03.

ويمكن توضيح معطيات هذا الجدول من خلال الشكل التالى:

الشكل(10): عدد مشتركى الهاتف الثابت (بالآلاف) فى الجزائر والمغرب وتونس بين سنتي 2002-2014.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (10).

وما يلاحظ من خلال هذا الشكل أنه لم يحصل تطور كبير فى عدد مشتركى الهاتف الثابت فى الجزائر، والمغرب تطور قليلا ثم عرف تراجعا من سنة 2010 إلى 2014، لكن فى تونس بقي عدد المشتركين ثابتا تقريبا، وبالتالى بقي أداء القطاع باهتا.

ب- كثافة الهاتف النقال:

عرف الهاتف النقال-الذي قُدِّرَ فيه المجال للمنافسة بين عدة متعاملين في البلدان الثلاثة- قفزة كبيرة، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول (11): عدد مشتركيا للهاتف النقال (بالآلاف) وكثافته في الجزائر والمغرب وتونس بين سنوات 2002-2014

السنوات	الجزائر		المغرب		تونس	
	عدد المشتركين	الكثافة (%)	عدد المشتركين	الكثافة (%)	عدد المشتركين	الكثافة (%)
2002	450	,501	.1986	19	582	,715
2004	4.882	,2615	.3379	,328	.6813	,136
2006	20.998	,6063	.00016	,5453	.3397	72
2008	27.031	,0479	.81632	,9873	.6028	,982
2010	32.780	,3090	.98231	,5101	.11411	,7104
2012	35.528	.2899	.01639	120	.80012	,6118
2014	-	-	**11544	133	*.10014	,7127

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، التقرير السنوي 2013، المغرب، ص 40.

- الهيئة الوطنية للاتصالات، **التقارير السنوية 2012**، تونس، ص 52.

* الهيئة الوطنية للاتصالات، جدول قيادة للهاتف الجوال متابعة أهم مؤشرات سوق الهاتف الجوال، تونس، نوفمبر 2014، ص2.

-ARPT, **Rapports annuels du 2012**, Alger, P 49.

ANRT, Tableau de bord, **Marché du mobile au Maroc

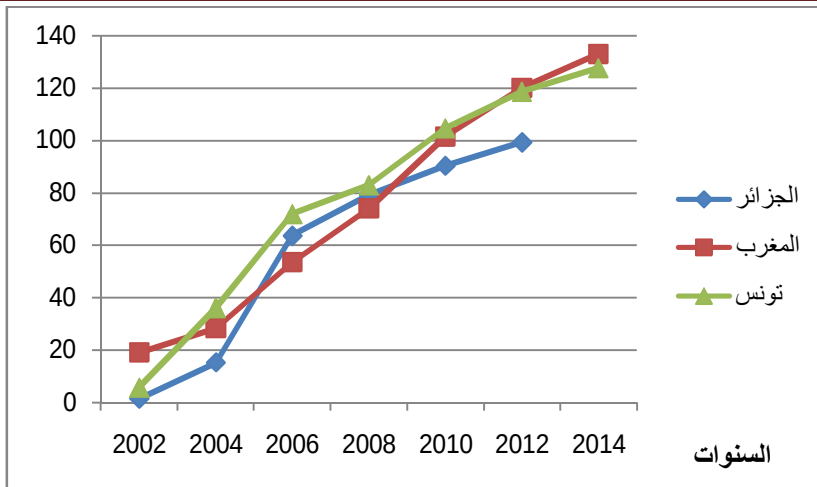
,Décembre 2014, P 3.

والشكل الموالي يعكس كثافة الهاتف النقال في دول الدراسات الثلاث:

الشكل (11): كثافة الهاتف النقال في الجزائر والمغرب وتونس بين سنوات 2002-2014.

كثافة الهاتف

النقال (%)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (11).

إن هذه الإحصائيات تعطينا تصورا كافيا عن حظيرة الهاتف النقال في دول الدراسة.

فالمغرب بسبب تحريره لسوق الاتصالات قبل الجزائر وتونس نجد أن كثافة الهاتف النقال سنة 2002 قدرت ب 19% وهي أكبر من نظيرتها في الجزائر وتونس، وواصل المؤشر صعودهم سنة لأخرى حتى وصلت حظيرة الهاتف النقال درجة التشبع ببلوغ الكثافة 133% سنة 2014 وهي أكبر من كثافة الهاتف النقال في تونس، وبعبارة نوعا ما عن الجزائر.

أما تونس فمنذ تحرير القطاع وفتحه للاستثمارات الأجنبية ارتفعت كثافة الهاتف النقال من 5.71% سنة 2002 حتى وصلت 127.7% سنة 2014. وبالنسبة للجزائر فقد نمت حظيرة الهاتف النقال أيضا فمن كثافة تقدر ب 501.5% سنة 2002 ارتفعت إلى 99.28% سنة 2012.

ج- نسبة نفاذ الأنترنت:

للقوف عند إحصائيات الأنترنت في الدول الثلاث نورد الجدول التالي:
الجدول (12): تطور نسبة نفاذ الأنترنت في الجزائر والمغرب وتونس لسنوات 2005-2013.

السنوات	نسبة نفاذ الأنترنت (%)		
	الجزائر	المغرب	تونس
2005	5.8	3.2	9.3
2007	7.3	15.1	15.6
2009	12.0	33.4	33.4
2011	13.8	49	33.9
2013	17.2	61.3	46.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الأنترنت في العالم من خلال الموقع:

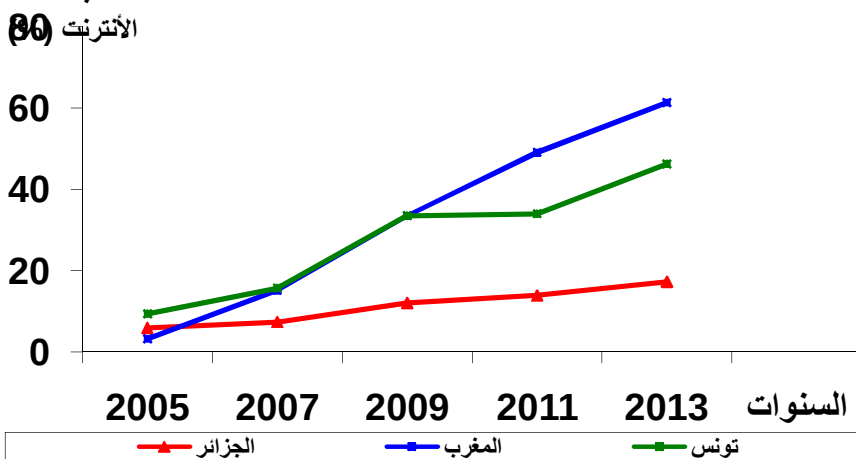
www.internetworldstats.com, last visit:February,24th,2015.

إن مستخدمي الأنترنت في الجزائر والمغرب وتونس في تطور مستمر ومتسارع من سنة إلى أخرى ولكن بوتيرة أسرع في المغرب وتونس خاصة سنتي 2011 و2013 إذ وصلت نسبة النفاذ في المغرب 61.3% سنة 2013 وفي تونس نسبة النفاذ 46.2% في نفس السنة.

وأما الجزائر فإن نسبة النفاذ لم تتعد 17.2% فقط سنة 2013 وهي بعيدة جدا عما حققته كل من المغرب وتونس.

والشكل التالي يبين نسبة نفاذ الأنترنت في دول الدراسة الثلاث.

الشكل (12): نسبة نفاذ الأنترنت في دول الدراسة الثلاث لسنوات 2005-2013.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (12).

ولإجراء مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس ودول أخرى متقدمة وبعضها ناشئة في مؤشرات الاتصالات (الهاتف الثابت، النقال والأنترنت) نورد هذه الإحصائيات لسنة 2010:

الجدول (13): نسب نفاذ الهاتف الثابت، النقال والأنترنت في دول الدراسة الثلاث ودول أخرى للمقارنة لسنة 2010.

الدول المؤشرات	الجزائر	المغرب ب	تونس	الإمارات المتحدة (2009)	الأرجنتين	النرويج	كوريا الجنوبية
الهاتف الثابت	8.24	11.73	12.30	29.9	24.74	33.78	59.24
الهاتف	90.3	101.	104.	204.0	141.79	115.6	105.3

النقل	5	7		8	6
استخدام الانترنت	13.6	41.3	33.9	75.9	64.4
				94.8	81.1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- إحصائيات الإنترنت في العالم من خلال الموقع: www.internetworldstats.com

- الاتحاد الدولي للاتصالات (UIT) على الموقع: www.itu.int/ITU-D/icteye/Reporting/

تاريخ الاطلاع: 2012/02/20 .

بتفحص معطيات هذا الجدول والتي تخص سنة 2010 يتبين أن كثافة الهاتف الثابت في دول المقارنة أكبر منها في دول المغرب العربي، ففي كوريا الجنوبية مثلا 2459.0%، النرويج 7833.0%، لكن في الجزائر لم تتجاوز 248.0%، المغرب 7311.0% وتونس 3012.0%.

وأما كثافة الهاتف النقال فبالرغم من التقدم المسجل في دول الدراسة الثلاث بتجاوزها عتبة 100% في المغرب وتونس و90.3% في الجزائر، إلا أنها لم تصل نسبة نفاذ الأرجنتين 79141.0% والإمارات المتحدة 204% والتي تعتبر أعلى نسبة نفاذ للهاتف النقال في العالم¹.

وبالنسبة للإنترنت ففي الوقت الذي بلغت نسبة استخدامها 894.0% في النرويج، 83.70% في كوريا الجنوبية، 975.0% في الإمارات المتحدة و464.0% في الأرجنتين، فإنها لم تتعد 613.0% في الجزائر، 933.0% في تونس و341.0% في المغرب.

خاتمة:

تطرقت الدراسة إلى أثر المنظومة القانونية والتشريعية على أداء مؤشرات الاتصالات باعتبار هذا القطاع الخدمي قطاعا رائدا بمقدوره التأثير على مختلف القطاعات الخدمية والصناعية، حيث قمنا بدراسة حالة قطاع الاتصالات في كل من دولة الجزائر، المغرب والدولة التونسية، وبناءً على المعطيات والإحصائيات التي تحصلنا عليها في مجال الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 إلى سنة 2014، وعلى ضوء الأسئلة المطروحة في الإشكالية والفرضيات المتبناة تم التوصل إلى ما يلي:

1- الاستنتاجات:

من خلال تحليلنا للموضوع، تم التوصل إلى جملة من النتائج نوجزها في ما يلي: أ- كان للمنظومة القانونية الأثر البارز في تحسين تنافسية قطاع

¹ - الهيئة الوطنية للاتصالات، التقرير السنوي 2009، أبو ظبي، الإمارات، 2009.

الاتصالات في كل من الجزائر والمغرب وتونس، إذ أن سوق الاتصالات عرف تناميا كبيرا بعد تحريره، واستحدثت هيئات مستقلة في هذه البلدان تشرف على المنافسة في القطاع بمراعاة مصالح المتعاملين والزبائن على حد سواء - الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات في المغرب، الهيئة الوطنية للاتصالات في تونس وسلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية في الجزائر، فغرس الثقة لدى المستثمرين بتوسع الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وبذلك تطور سوق الاتصالات بتواجد مقامي هذه الخدمات، بالإضافة إلى نمو خدمات الهاتف النقال ووسائل الاتصالات اللاسلكية الأخرى التي وفرت بديلا للشبكات الثابتة.

ب- لقد انعكس التطور الحاصل في المنظومة التشريعية على أداء مؤشرات الاتصالات في دول الدراسة، فكثافة الهاتف النقال في دول الدراسة، فكثافة الهاتف النقال في تونس 128% في نفس السنة وفي الجزائر 100% سنة 2012.

أما الأنترنت فقد تجاوزت نسبة نفاذه عتبة 61%، 46%، 17% سنة 2014 في المغرب وتونس والجزائر.

ج- يعرف قطاع الاتصالات في المغرب وتونس انتعاشا أكبر من الجزائر، فالمغرب انتقل من مرحلة استقطاب الاستثمارات الأجنبية وفتح رأسمال شركة اتصالات المغرب، بل أصبح مُصدرا لخدمات الاتصالات، واستثمر في عدة بلدان أوروبية (فرنسا وبلجيكا) وأخرى إفريقية (موريتانيا، مالي، الغابون وبوركينا فاسو)، كذلك اتصالات تونس لها استثمار في موريتانيا ممثلة في شركة ماتال (Mattel) الموريتانية التونسية.

ثانيا: المقترحات

لتطوير وتحسين تنافسية قطاع الاتصالات في دول محل الدراسة يتعين القيام بما يلي:

أ- زيادة توفير البيئة القانونية المنسجمة مع التغيرات الحاصلة على الصعيد العالمي لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الشركات الرائدة في قطاع الاتصالات للدخول أسواق دول الدراسة الثلاث.

ب- استكمال عملية تنظيم وتحرير قطاع الاتصالات لتشجيع الاستثمار النوعي الذي يركز على الاستثمار.

ج- إزالة العقبات أمام تطبيق هذه القوانين، مع فتح رأسمال الشركات الوطنية - كاتصالات الجزائر- للشراكة الأجنبية للاستفادة من التطورات التكنولوجية ونظم التسيير الفعالة والتفكير في القيام بتصدير خدمات الاتصالات إلى دول أخرى، كما فعلت اتصالات المغرب باستثمارها في عدة دول إفريقية وحتى أوروبية، ومثلما استثمرت تونس في موريتانيا.